في الجواب عن توكيد اسم الفاعل قوله والامر ان لم يك للنون محل
فيه اسم الاول ان هذا غير محتاج اليه لان كلامه هنا في تمييز
الافعال بعضها من بعض لا في تمييز الافعال عن الاسماء لانه تقدم
الثاني حيث فرق بين فعل الامر واسم فعله فعليه ان يفرق بين
فعل الماضي واسم فعله فعليه ان يفرق بين الفعل الماضي واسم
فعله والمضارع واسم فعله لان تخصيص الامر بذلك تحكم الثالث
ان هذه التفرقة حاصلة له في قوله وسم بالنون الخ فان معناه
ان هذين الامرين خاصة لفعل الامر فهو يعطي بمفهومه ان احد
الامرين اذا فقد فليست الكلمة بفعل امر الرابع ان هذا
الكلام يقتضي ان لام الامر اسم لصدقه عليها فانها كلمة مفيدة بنفسها
معنى الامر وضعا وليست بقابلة للنون اصلا والجواب
عن الاول ان الغرض هنا التنبيه على ان اسماء الافعال خرجت عن كونها
افعالا لما تقدم من علامات الفعل ولم تدخل في الاسماء لانها لا
تقبل خواصها المتقدمة الا التنوين التنكير وقبولها له موقوف
على السماع فلم يعتد به ولذلك مثل بصه وحيهل وان كانا منونين
وبذلك تفارق الاسماء اللازمة للاضافة حيث حكم عليها بصلاحيتها
للاسناد وضعا لان سبب ذلك ان الاستقراء دل على ان غالب
الاسماء كذلك فحكم فيما خفي حكمه بالالحاق بالاكثر لما تقرر في الاصول
من ان الكثرة دليل الاصالة واما الاسناد اليها في نحو قول زهير ٭
ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر ٭ فغير
معتبر لكونه لفظيا اذ المراد اذا دعيت هذه اللفظة والجواب
عن الثاني ان الغرض التفرقة بين الفعل واسمه مطلقا الا ان
الغالب في اسم الفعل ان يكون بمعنى الامر فاقتصر عليه او اراد
التنبيه على ما يفي كما اشار اليه الشارح وتبعه الموضح والجواب
عن الثالث ان الذي دل عليه كلامه انه اذا تخلف الوصفان او احدهما
فليس بفعل امر وذلك لا يستلزم كونه اسما لتردده بين ان يكون
اسما او حرفا فتعين جهة الكلمة التي لا تقبل النون قال الشاطبي

وفيه

وفيه ان الكلمة التي لا تقبل النون اما اسم فعل كما مثل او مصدر
عوض بها او حرف نحو كلا للردع والجواب عن الرابع انه عنى
بالامر الكلمة الدالة على معنى فعل الامر كما قاله الش واللام لا تدل
على ذلك وانما تدل على معنى الامر خاصة قال الشاطبي وهذا
التفسير غير مسلم اذ لا دليل يدل عليه من كلامه واما قوله والامر
على حذف مضاف واحد يضطر الى تقديره لا حقيقة الامر وفعل الامر لا يصح
تشبيه لحاق النون اليه فهو اذن على تقدير كلمة او لفظة اي وكلمة
الامر لانه مناف لقوله بعد هو اسم فتأمله انتهى قلت
وقدر بعضهم ومعنى الامر اخذا من قوله ان امر فهم وهو انما
يعتمد في صحة الاخبار عن قوله والامر بقوله هو اسم فعل
ولا يفيد في دفع ايراد لام الامر تنبيه قوله محل يعني
حلول او مكان حلول ففيه متعلق بمحل على الاول وعلى الثاني متعلق
بمحذوف اي اعني فيه او بيك وقوله هو اسم جملة اسمية مخبر
بها عن والامر وهي دالة على جواب الشرط لا جوابه خلافا
لمن غلط وهو ابن الخباز حيث قال في قول ابن معط اللفظ ان يفد
هو الكلام ان الفاء محذوفة للضرورة

المعرب والمبني

النظر في هذا العلم في قسمين احدهما الاحكام المتعلقة بالكلم من
حيث هي مفردات والثاني الاحكام المتعلقة بها من حيث هي مركبات
والعادة تقديم الثاني لما فيه من الفائدة وهو مفتقر الى تقديم
مقدمة تبنى عليها الاحكام التركيبية الاعراب والبناء
والتعريف والتنكير وهذا اوان الشروع في الاول قوله منه
معرب ومبني لا يريد ان منه هذين الشيئين على انهما قسم واحد
لان ذلك يقتضي قسما اخر في الاسم غير ذلك وحينئذ يصح التقسيم
وهو غير موجود بالتشبيه الى ما نعرض لبيانه فانما الكلام على
تقدير منه معرب ومنه مبني فيحصل بهذا التقدير قسمان لكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1